السلطات بين العوامل الهامة التي تؤخذ بعين الاعتبار عند اختيار المندوبين. ولم تجر انتخابات عامة في أي بلد، بما في ذلك قطاع غزة الذي تديره مصر المؤيدة لقيام المنظمة والمساندة لمن تولوا مهمة بنائها؛ كما لم تجر أية انتخابات قطاعية، جماهيرية أو مهنية، ولم تقر اللجنة بوجود الاحزاب والمنظمات السياسية القائمة بالفعل، وانْ قبلت ان يحضر المؤتمر مندوبون منها بصفتهم الشخصية حين كانت هذه المنظمات والاحزاب من النوع الذي تسنده سلطات هذه الدولة أو تلك، كما كان شأن البعثيين الذين تسندهم سوريا أو القوميين العرب الذين تسندهم مصر، أو من على شاكلتهم.

ويمكن ان نعرض بشيء من التفصيل ما جرى عند تأسيس المنظمة في الاردن، كحالة نموذجية بوصفه الدولة التي يقيم فيها أكبر عدد من الفلسطينيين. لقد عارض الاردن انشاء م.ت.ف. عندما كان هذا الموضوع ما يزال قيد الدرس، واحتفظ بسلبيته حتى بعد ان أُصدر قرار القمة العربية بانشاء المنظمة وبدأت الانشطة العملية لوضع القرار موضع التنفيذ. ولما تعذّر منع انشاء المنظمة، جهد الاردن كي لا يكون لها وجود أو نفوذ في أي من الضفتين، وكان هذا يعادل عدم انشاء المنظمة، فلمّا أصبحت الاندفاعة لانشاء المنظمة أقوى من أن تقف في وجهها أية معارضة، تشبث الاردن بمنع المنظمة من اقامة بناء تنظيمي لها أو تحقيق وجود عسكري في الضفتين، كما بذل جهده كي لا تمارس المنظمة الفلسطينية أي نشاط سياسي بين ناسها فيها. في مواجهة ذلك، قدّم المؤسسون جملة من التنازلات الكبيرة التي مسّت بناء المنظمة ودورها. وكان من أبرز ذلك ان قبل المؤسسون بأن ينص الميثاق القومي، الذي كان بمثابة دستور للشعب الفلسطيني، على ان المنظمة لا تمارس السيادة على الارض الفلسطينية، وضمت اللجنة التحضيرية الى مندوبي المؤتمر المؤسس كل فلسطيني سبق له ان كان في الاردن، في أي وقت من الاوقات، عضواً في مجلس النواب أو مجلس الاعيان أو مجلس بلدي، يتساوى في ذلك من ظفر بالعضوية نتيجة الانتخاب أو تولاها بالتعيين من قبل سلطات الاردن.

وبحصيلة شروط كهذه الشروط، انعقد المؤتمر التأسيسي في أيار (مايو) ١٩٦٤، في القدس، بعد ان حولته صيغ التمثيل هذه الى تجمّع لا تشكّل المسألة الديمقراطية همّاً حاضراً الّا لدى القليل من اعضائه. هذا المؤتمر هو الذي أقرّ الميثاق القومي، أي الدستور، والنظام الاساسي، وأصدر اعلان انشاء م.ت.ف. بأسلوب جعل عمل المؤتمر ذاته أقرب الى عمل المهرجانات منه الى عمل البرلمان. ومع ان قوى فلسطينية كثيرة دأبت على المطالبة بانشاء الكيان الجديد وفق الاسس الديمقراطية المعاصرة، ومنها الانتخابات العامة، ومع ان هذه القوى وجدت من ينقل صوتها الى المؤتمر، فان الاغلبية أقرّت ـ غالباً ما جرى ذلك بالتصفيق وليس بعدد الاصوات ـ بنود الميثاق القومي والنظام الاساسي اللذين عكسا تداخل ثلاثة عوامل رئيسة: طبيعة الغالبية من المؤسسين ومفهومها المتخلّف حول الديمقراطية؛ والشروط الخاصة التي تجعل الفلسطينيين مشتتين وراضخين لسطوة سلطات متعدّدة ليست سلطتهم، والتأثير المباشر للدول العربية المؤثرة في الشأن الفلسطيني، والتي يعنيها ان لا تشكّل حالة الفلسطينيين وضعاً ديمقراطياً متقدماً على أوضاعها هي.

وبالتأثير المتداخل لهذه العوامل، وفي ما يتعلّق بالممارسة الديمقراطية، أقرّ المؤتمر مواثيق تتضمّن ما يلي:

○ النص على اجراء انتخابات عامة لاختيار مندوبي الشعب الفلسطيني الى المجلس الوطني، وذلك كمبدأ؛ وتعليق تطبيق هذا المبدأ بدعوى ان الظروف القائمة لا تسمح باجراء